

العدالة الاجتماعية وأثرها في تحقيق الأمن الاجتماعي من منظور القرآن والسنة وروايات أهل البيت (ع)⁽¹⁾

◆ تأليف: مجموعة من الكتاب⁽²⁾

◆ ترجمة: إبراهيم بشير

■ خلاصة

أحد الأهداف السامية التي تسعى لها البشر دائماً، هو تحقيق العدالة الاجتماعية والاستفادة من نتائجها. وبحسب القرآن الكريم، فإن إقامة العدالة في المجتمع، من أهم وظائف الأنبياء، ولذلك اهتم الإسلام بهذا الأصل الفطري اهتماماً خاصاً. وكذلك بالنسبة للأمن، فهو يُعتبر من ضروريات الحياة الفردية والاجتماعية للإنسان، وانعدامه يُؤدّي إلى خلل كبير في الاجتماع الإنساني.. في هذه الدراسة، تمّ توضيح مفهوم العدالة الاجتماعية، وأثرها في تحقيق الأمن في المجتمع الإسلامي، في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، وذلك من منظور قرآني وروائي.. بالإضافة إلى تبين كيف أن المجتمع الذي يفتقر للعدالة الاجتماعية، لا يمكنه أن يحظى بالأمن والاستقرار، حتى لو اعتمد على الأجهزة المختصة بتحقيق الأمن..

الكلمات المفتاحية:

العدالة الاجتماعية - المجتمع الإسلامي - الأمن الاقتصادي - المساواة - الاحتكار.

- 1 - (العنوان الأصلي للمقالة): عدالت اجتماعي ونقش آن در امنيت اجتماعي از نگاه قرآن و روايات اسلامي.
- 2 - سيد حميد شمع ريزي (أستاذ مساعد في لجنة القرآن والحديث في جامعة آزاد الإسلامية)، محسن غفوري برو(طالب دكتوراه في علوم القرآن والحديث: جامعة آزاد الإسلامية). وكمال خواجه بور(أستاذ مساعد في اللجنة الإسلامية في جامعة آزاد الإسلامية). فرع يزد - إيران.

بيان المسألة

السكينة، النمو، الازدهار، ظهور جميع المواهب والقدرات الابداعية، والوصول إلى الكمالات الإنسانية، كل ذلك، يُمكن الوصول إليه، والحصول عليه، عند تحقُّق الأمن.

كما أن وجود سلطة وحاكم، وموظفين، وحكومة ترفع شعار العدالة، وقوانين عادلة، كل ذلك يعتبر مقدمة لنشر الأمن واتساع دائرته، لتشمل مختلف الميادين. وبالتالي، فترسيخ أسس الحكم وحفظ الأمن، وتفعيل الاقتدار في البُعدين الداخلي والخارجي، لا يكون مُمكنًا إلا بإرساء العدالة. تلك العدالة التي تُعيد للمظلومين حقهم من الظالمين، وحق الضعفاء من الأقوياء، وحق الفقراء من الأغنياء، كما تُؤدِّي إلى منع التعدي على حقوق الآخرين.

ولو تحققت العدالة، فستوازن ركائز المجتمع، كما أن الرضا المجتمعي العام، يصون المجتمع من الهرج والمرج والعدوان. أما في المجتمع الذي تخنفي فيه العدالة، ويحصل فيه الأرستقراطيون على امتيازات خاصة، فإنه حتى لو كان لعموم الناس مستوى نسبيًا من الرفاه، لكن اطلاعهم على التمييز بين طبقات المجتمع، يُخلُّ بالأمن النفسي للمجتمع، ويؤدي إلى ابتلاء الناس باضطرابات نفسية، وبالتالي، تجاوزهم للحدود.

وبالمُحصَّلة، فقد يدفعهم ذلك إلى أعمال مُخلَّة بالنظام العام، الأمر الذي ينعكس سلبًا على الاستقرار والأمن. إن أي مجتمع تكون أفكار أبنائه معرضة للخطر، ولا يمتلك إيمانًا بعدالة حُكَّامه والقيمين على السلطة والحكومة فيه، فإنَّ مقاومة هذا البلد سوف تُواجه خطرًا حقيقيًا، في قبال العدو الخارجي.

وبيان آخر، إنَّ الأمن الخارجي والدولي يعتمد على الأمن الداخلي، والأخير بدوره يعتمد على تحقق العدالة على مستوى المجتمع. وفي الواقع كلِّما انعدمت العدالة، فإنَّ أفراد المجتمع لن يشعروا بالأمن والسكينة، وذلك لوجود ارتباط وثيق بين العدالة والأمن في المجتمع، وفي عقلية كل واحد من أعضاء المجتمع. ومن هذا المنطلق، فلمَّا كانت العدالة واحدة من أهم سُبُل تحقيق الأمن، فقد اعتنى الإسلام

بها عناية خاصة، ويبن بشكل كامل وجامع، الشرائط والحقوق الضرورية لأجل تحقيق وتفعيل كل من هذين الأمرين: العدالة والأمن.

وبناء عليه، وبالالتفات للمكانة الخاصة للعدالة والأمن في ساحة المجتمع، ومن منطلق الإسلام، فإنّ البحث سيتعرض أولاً، لتشريح حقيقة كل من العدالة والأمن والعلاقة بينهما، ثم يتناول توضيح أثر تحقق العدالة الاجتماعية على أمن المجتمع الإسلامي، في بُعديه الاجتماعي والاقتصادي.

1 - البحث المفهومي

أ- العدالة الاجتماعية

عرّف أهل اللغة العدالة بالاعتدال، والحدّ الوسط بين الإفراط والتفريط⁽¹⁾. الحكم بالحق وبشكل صحيح، وبالسوية والإنصاف⁽²⁾. المثل والشبيه والنظير والموازن والاستقامة، وهي ضدّ الظلم والجور⁽³⁾. وقالوا: معنى العدل والعدل قريب، ولكن العدل يُستعمل فيما يُدرك بالبصيرة، والعدل فيما يُدرك بالحاسة⁽⁴⁾.

وفي كتاب العين، العدل هو الحكم بالحق⁽⁵⁾.

ويُعرّف الراغب الأصفهاني العدل بأنه المساواة، وقد فسّر الآية الشريفة (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى) [النحل: 90]، بأنّ العدل هو المساواة في المكافأة، إن خيراً فخير، وإن شراً فشر، ولتوضيح معنى هذه الكلمة يقول: «العدل هو التقسيط على السواء»⁽⁶⁾. و«العدالة في اللغة، بمعنى إقامة الشيء وجعله مستقيماً، وبمعنى أعطى، والقسط، والإنصاف، والحكم بالحق، والميزان، والشيء المعادل»⁽⁷⁾.

وللعدل تعاريف مختلفة، بحسب اصطلاحات العلوم، ف «العدالة بحسب الشريعة، هي الاستقامة

1- معين، مادة عدل.

2- معلوف.

3- الفيروز آبادي، ج 4، ص 12.

4- ابن منظور، ج 1، ص 436.

5- الفراهيدي، ج 2، ص 38.

6- الأصفهاني، مادة عدل.

7- دلشاد طهراني، ص 165.

على طريق الحق، وتحكيم العقل على الهوى والشهوة»⁽¹⁾.

و«العدالة في اصطلاح الفقهاء: ملكة العدالة عبارة عن ترك الكبائر، وعدم الإصرار على الصغائر، وملازمة التقوى..»⁽²⁾. و«العدالة بحسب الاصطلاح، هي الحدّ الوسط بين الإفراط والتفريط، وهي عبارة عن ضبط القوة العملية وتهذيبها، والعدالة من أهم الفضائل الأخلاقية، وقد عرّفت على أنها أساس الفضائل الأخلاقية»⁽³⁾. و«العدل في القضاء، يعني الحكم بالاستواء، أي عدم الانحراف والميل إلى أحد الطرفين، وال«عدل» من الناس المرضيّ المستوي الطريقة والمعتدل البعيد عن الانحراف»⁽⁴⁾. و«العدالة الاجتماعية إحدى مبادئ مفهوم العدالة، ويُقصد بها التوزيع المنصف للثروة في مجتمع معين. وعليه يجب أن يُحقق القانون مستوى مقبول من العدالة الواقعية والرسمية، ويجب أن يتضمن توزيع الثروة بشكل عادل، والتكافؤ في الفرص أيضًا»⁽⁵⁾.

أما في القرآن فقد ذكرت العدالة باعتبارها أهم هدف لبعثة الأنبياء والمرسلين: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: 25]، أي أرسلنا رُسُلنا بالأدلة الواضحة، وأنزلنا معهم الكتاب (السماوي)، وأنزلنا الميزان (تميز الحق من الباطل والقوانين العادلة)، ليقوم الناس بالعدل، ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولٌ فَإِذَا جَاءَ رَسُولُهُمْ قُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [يونس: 47] أي قُضي بينهم بالعدل، وهم لا يظلمون.

وتكثر الآيات في القرآن الكريم، التي تُركّز على ضرورة الاهتمام بإقامة القسط والعدل، وعلى سبيل المثال: عندما يخاطب الله تعالى داوود النبي (عليه السلام) - وهو من أوائل الأنبياء الذي تصدّوا لتأسيس الحكومة - يطالبه بأن يحكم بالحق بين الناس، وأن يبتعد عن الأهواء النفسانية: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ﴾ [ص: 26]، يا داوود لقد جعلناك خليفة (ونائبًا تنوب عنا)، فاحكم بين الناس بالحق، وابتعد عن هوى النفس. وورد في آية أخرى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا

1- محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج 1 ص 46.

2- موسوي خميني، ص 10.

3- دلشاد طهراني، ص 165.

4- ابن فارس، ج 4، ص 246.

5- Barry Jones, p. 858.

بِالْعَدْلِ ﴿[النساء: 58]، أي، الله يأمركم أن تُعْطُوا الأمانات لأصحابها، وعندما تحكموا بين الناس أن تحكموا بينهم بالعدل.

أما النبي الأكرم (ص)، باعتباره خاتم الأنبياء وأفضل المرسلين فقد أمر من قبل الله بإقامة العدل والقسط في المجتمع: ﴿وَقُلْ أَمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمْ﴾ [الشورى: 15]، وقل: أمنت بكل كتاب أنزله الله، وأمرت أن أعدل بينكم. بالإضافة إلى هدف التكامل في إطار مكارم الأخلاق، فقد جعل النبي عنوان بعثته تحقيق العدالة، وأوجد المساواة والأخوة بينهم.

وفي إطار هذه الحركة، لم يكتف النبي بالنصيحة والتوجيه، بل سعى لإزالة كل أسباب الضغينة والحسد والسعي للانتقام، أي اقتلع التمييز بين الناس في الحقوق، وحقق الوحدة والاتحاد في المجتمع بنحو متوازن ودقيق. وفي مقام تعامله مع الناس وتطبيق القانون، لم يُعْطَل (ص) حكم الله أبداً، يقول (صلى الله عليه وآله) في مقام الإشارة إلى أهمية عدالة الحكومة: «عدل ساعة، خير من عبادة ستين سنة، قيام ليلها وصيام نهارها، وجور ساعة في حكم، أشد وأعظم عند الله من معاصي ستين سنة»⁽¹⁾.

وفيما يرتبط بالسلوك العادل للنبي الأكرم، يكفي ما ذكره في أواخر أيام حياته الشريفة في مسجد المدينة عندما قال: «فَأَنْشِدُكُمْ اللَّهَ أَيُّ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ قَبْلَ مُحَمَّدٍ مَظْلَمَةٌ إِلَّا قَامَ، فَأَلْفِصَّاصٌ فِي دَارِ الدُّنْيَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْقِصَاصِ فِي دَارِ الآخِرَةِ»⁽²⁾.

وكان الإمام علي (عليه السلام) دائماً ما يُوصي الناس بالالتزام بالعدالة، فقد كان يأمر الولاة والعمال أن يعملوا بالعدل، وأن لا ينحرفوا عنه، بحيث يظهر أن التركيز الأكبر في كلماته ورسائله القصيرة كان حول موضوع العدالة، يقول (عليه السلام): «العدل يضع الأمور مواضعها»⁽³⁾. أي إن العدل يقيم الأمور في المواضع التي يجب أن تكون فيها، كما يعتبر (عليه السلام) العدالة الاجتماعية تدبيراً عاماً فيقول: «العدل سائس عام والجود عارض الخاص»⁽⁴⁾. أي إن العدل تدبير عام للناس، مع أن الجود والبذل يشمل جماعة خاصة. ثم لو جعلنا هذا المعنى والتعريف للعدالة الذي قدمه الإمام (عليه السلام) إلى جانب التعاريف الأخرى التي ذكرها (عليه السلام)، فسيكون بمقدورنا أن نُحدِّد المراد من العدالة

1- الشعيري، ص 435.

2- ابن شهر آشوب، ج 1، ص 164.

3- نهج البلاغة، الحكمة 437.

4- نهج البلاغة، الحكمة 427.

الاجتماعية من وجهة نظر الإمام علي (عليه السلام). وبالتالي: فالعدالة الاجتماعية، هي إدارة المجتمع وشؤون الناس، بحيث يُوضع كل شيء في موضعه المناسب، وبذلك لا يضيع حقُّ أحدٍ أبداً. كما يعتبر الإمام الباقر (عليه السلام) أنَّ تطبيق العدالة سبب في تحقيق الغنى للناس، حيث يقول: «ما أوسع العدل، إنَّ الناس يستغنون إذا عدل عليهم»⁽¹⁾. أي: ما أوسع نطاق العدالة، لو أن العدالة تتحقق في المجتمع، فإنَّ الناس يستغنون، أي يصبحون أغنياء. ويقول الإمام الصادق (ع) في هذا الصدد: «اتقوا الله واعدلوا، فإنكم تعيرون على قوم لا يعدلون»⁽²⁾. أي: اتقوا الله واعدلوا بالعدل، لأنكم تتقدون الناس الذين لا يعملون بالعدل. وفي مقام الترغيب بالعدل يقول (عليه السلام): «العدل أحلى من الشهد، وألين من الرِّبد، وأطيب ريحاً من المسك»⁽³⁾. ويقول الإمام الرضا (عليه السلام)، - في مقام حديثه عن آثار العدالة ودورها في بقاء النعمة - : «استعمالُ العدل والإحسان، مُؤدِّنٌ بدوام النعمة»⁽⁴⁾. وممَّا تقدَّم، يظهر أنَّ السيرة العملية والحكومية والسيرة النظرية (أي الكلام والإرشادات) للنبي (صلى الله عليه وآله) وللأئمة المعصومين، تُعطي مكانة خاصة للعدالة بصفتها عنواناً أساسياً ومركزياً.

ب- الأمن الاجتماعي

من ناحية اللغة فإنَّ كلمة (امنيّة) [الفارسية]، لها جذور في كلمة (أمن) العربية، وقد فسَّرها أهل اللغة بالكون في أمان وراحة⁽⁵⁾. أي: أن يصير آمناً وغير خائف⁽⁶⁾، وحصول اطمئنان البال، وإبعاد الخوف والقلق⁽⁷⁾. وقد اعتبر الراغب في كتابه (المفردات) أن معنى الأمن يرجع في أصله إلى سكينته النفس وانعدام الخوف⁽⁸⁾. ويبيِّن الفيومي في «المصباح المنير» ومن خلال ذكره لمثال (أمن زيد الأسد أمناً)، أن معنى

1- المغربي، ج 1، ص 380.

2- محمد بن يعقوب الكليني، ج 3 ص 217.

3- الكليني، ج 3، ص 217.

4- ابن بابويه، ج 2، ص 24.

5- عميد، وازه امن.

6- معين، ص 122.

7- افرام بستاني، ص 323.

8- الأصفهاني، ص 25.

الأمن، بأنه السكينة وزوال الخوف، ثم إن هذه الكلمة تشبه كلمة (سلم) من ناحية الوزن والمعنى⁽¹⁾. أما الجوهري في «الصحاح» فيعتبر أن الأمان والأمانة يرجعان إلى معنى واحد⁽²⁾. وبناء عليه، يُستخلص من مجموع آراء علماء اللغة ما يلي: «الأمن له بُعدان إيجابي وسلبي، إيجاد الاطمئنان والهدوء الفكري والنفسي، وفقدان الخوف والهلع والقلق، الذي يُؤدِّي إلى سلب الاطمئنان والهدوء»⁽³⁾. من هنا، يُقال إنَّ الأمن في اللغة، هو حالة الفراغ من كل نوع من التهديد أو الهجوم أو الاستعداد للمواجهة معها. و«يُستخدم في الاصطلاح السياسي والحقوقى في مورد الأمن الفردي، الأمن الاجتماعي، الأمن القومي والدولي»⁽⁴⁾.

أما قرآنياً، فيُعتبر الأمن أحد أهداف تثبيت حاكمية الله وخلافة الصالحين، وعلاوة على ذلك، يعتبر تحقيق الأمن أحد أهداف الجهاد، كما يعتبر الإحساس بالأمن من خصائص المؤمن: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة:33]، أي عقاب أولئك الذين يُحاربون الحق وأهل الحق (الله ورسوله) ويسعون في الأرض بالفساد، أن يُعاقبوا بهذه العقوبات الشديدة، وهذا عقابهم في الدنيا، أما في الآخرة فسينالون عذاباً عظيماً.

والهدف من تشريع هذه القوانين في هذه الآية الشريفة، والمعروفة بآية المحاربة والإفساد في الأرض، هو تثبيت الأمن، ومواجهة تعديات وشرور وجرائم أشخاص، يُرعبون الناس ويُعرضون أمن المجتمع للخطر. وهذا المعنى، كما في القرآن، كذلك نجده بكثرة في الأحاديث النبوية وروايات أهل البيت (ع)، والذي يدل على اتساع نطاق هذا المعنى، بحيث يشمل كل المجالات الفردية والاجتماعية، الفكرية والروحية، الأخلاقية والاعتقادية، الدنيوية والأخروية. يقول النبي (صلى الله عليه وآله) عند بيانه لسعة دائرة الأمن: «من أصبح مُعافى في بدنه، آمناً في سربه، عنده قوتٌ يومه، فكأنما حيزت له الدنيا»⁽⁵⁾. ويقول (ص) في حديث آخر يكشف عظمة هذه النعمة الإلهية: «نعمتان مَكْفُورَتَانِ، الأمن والعافية»⁽⁶⁾.

1- الفيومي، ص 24.

2- الجوهري، ج 5، ص 207.

3- اخوان كاضمي، ص 19.

4- آشوري، ص 38.

5- پاينده، ص 59.

6- ابن بابويه، ج 1، ص 34.

أي إنَّ الأمن والسلامة هما نعمتان مجحودتان. فهو (ص) يرى أن «لا خير في القول إلا مع الفعل، ولا في المنظر إلا مع المخبر... ولا في الحياة إلا مع الصحة، ولا في الوطن إلا مع الأمن»⁽¹⁾. وبالتالي فلا خير في المجتمع الذي لا يتمتع بالأمن، بل يُعتبر شرَّ أرض، كما قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «شرُّ البلاد، بلدٌ لا أمن فيه ولا خصب»⁽²⁾. أي أسوء البلدان، البلد الذي لا يوجد فيه أمن ولا وفرة. فهو (عليه السلام) يرى أنَّ الشخص الذي لا أمن عنده، ودائمًا ما يكون خائفًا مرعوبًا، هو أساسًا لا يمتلك حياة: «الخائف لا عيش له»⁽³⁾. أي: من كان خائفًا ومستوحشًا في وطن ما، فليس لديه حياة. الأمر نفسه يؤكدُه الإمام الصادق (عليه السلام)، بقوله: «خمسُ خصالٍ من فقدَ واحدةً منهنَّ لم يزلْ ناقصَ العيشِ، زائلَ العقلِ، مشغولَ القلبِ، فأولُها: صحة البدن والثانية الأمن...»⁽⁴⁾. أي خمسة أشياء لو فقدت واحدة منها فقط تصير الحياة ناقصة وغير طبيعية، بحيث يذهب معها العقل ويشغل القلب، وأول واحدة من هذه الخمسة، السلامة، والثانية الأمن.

وهناك رواية عنه (ع)، جعل الأمن فيها إلى جانب العدالة والوفرة، لأنهم جميعًا يمثلون احتياجات ضرورية لعامة الناس: «ثلاثة أشياء يحتاج الناس طرًّا إليها، الأمن والعدل والخصب»⁽⁵⁾. ويقول (عليه السلام) متحدثًا عن أهمية الأمن: «النعيم في الدنيا، الأمن وصحة الجسم، وتمام النعمة في الآخرة دخول الجنة، وما تمت النعمة على عبدٍ قطُّ لم يدخل الجنة»⁽⁶⁾.

2 - العلاقة بين العدالة والأمن

للبحث عن العلاقة بين العدالة والأمن أهمية فائقة، لأن كلا الأمرين يعتبران مفهومين أساسيين في مجال الاجتماع، وفي منطق الإسلام. من الناحية النظرية، يُمكن تصور أربعة أنواع من الارتباط بين العدالة والأمن: في الفرض الأول، يكون الارتباط بنحو يُساعد كل مفهوم الآخر، على مستوى الإيجاد

1- ابن بابويه، ج4، ص369.

2- الأمدي، ج4، ص165.

3- الليثي الواسطي، ص30.

4- ابن بابويه، ص284.

5- الحراني، ص324.

6- المجلسي، ج81، ص172.

والحفظ، بحيث يكون تحقق العدالة مساعداً على إيجاد الأمن وتثبيتته، وكذلك يكون تثبيت الأمن سبباً لتنفيذ العدالة. الفرض الثاني، هو أنّ الأمن شرط متقدم على العدالة، وفي هذه الحالة، يكون تحقق الأمن سبباً في تثبيت العدالة وإجرائها في المجتمع. في الفرض الثالث، تكون العدالة شرطاً متقدماً لتحقيق الأمن، وفي هذه الصورة يعتبر تحقق العدالة سبباً لإيجاد الأمن وحفظه في المجالات المختلفة. وأخيراً، يأتي الفرض الرابع، وهو تصور عدم وجود أي ارتباط ذو معنى بين هذين المفهومين، وبناء على هذا الفرض يكون وجود كل من الأمرين في الزمان نفسه وفي المكان نفسه، وجوداً اتفاقياً.

من خلال ملاحظة هذه الفرضيات، ولأجل الوصول إلى فهم طبيعة الارتباط بين هذين المفهومين التأسيسيين، يستمرُّ البحث في وجود الاشتراك والاختلاف بينهما.

يملك كل من مفهومي العدالة والأمن جوانب اجتماعية، اقتصادية، سياسية وثقافية، وكل واحد منهما له أبعاد فردية واجتماعية. أما العدالة، فمفهوم يشمل أفراد النوع البشري كلّهم، وهو أوسع دائرة من مفهوم الأمن، لذلك فهو يحظى بأهمية وأولوية زائدة. والفرق الآخر، هو أنّ الأمن يُشير إلى الحاجة والعيش، والحال أن العدالة هي أساس وأصل كل الحاجات والآمال البشرية.

وعلى هذا، فقد جُعِلت الأولوية في بعض النظريات للأمن. وهذا الموضوع إنما يكون صحيحاً لو كان العالم مكان آمناً، والسَّلْع والخدمات والإمكانات موجودة بنحو متوازن وبمقدار كاف، ففي ذلك الظرف لن يعود هناك معنى للعدالة، مع أنّ الأوضاع والظروف الحاكمة في هذا العالم هي شيء مختلف تماماً. وفي كل مورد يرغب الناس في تحقيق العدالة، يتلون بالاختلاف والنزاع، ويعتمدون الظلم وسيلة، وفي النهاية يخسرون أمنهم أيضاً.

إنّ الحصول على العدل، أصعب بمراتب من السعي لكسب الأمن، فالعدالة كانت بالنسبة لكل البشر وعلى مر العصور أمراً مثاليّاً، بحيث كانت تُبذل الأرواح والأموال سعياً لتحقيق هذا الأصل المثالي والظفر به، ولكن الأمن لم يكن أمراً مقبولاً [دائماً]، بل كان البشر يتوجهون إليه فقط من باب الضرورة والحاجة. وبالتالي، فالأمن أمرٌ ضروري، لكن العدالة لها الأولوية.

إنّ العلاقة بين العدالة والأمن، سواء في بُعدها الفردي أو الاجتماعي، هي علاقة تبادل ثنائية، فتحقق العدالة وتنفيذها، يبعث على تحقيق الأمن، كما أن تحقيق العدالة يُعتبر من أهم أسباب وجود الأمن في كل الأبعاد والمجالات. وكذلك الأمن أيضاً يؤمن المجال المناسب لأجل تحقيق العدالة على مستوى المجتمع الإسلامي. وبعبارة أخرى، إن لم يبتني كل من العدل والأمن على الآخر فكلاهما سيكونان متزلزلان.

وفي هذا الصدد، يرى الإمام علي (عليه السلام) أنه لو سيطر الناس على الحكومة، أو في حال ظلم الحاكم للرعية، فستختفي وحدة الكلمة، وستظهر علامات الظلم، وسيكثر التلاعب بالدين، وسيتمّ التخلّي عن السنّة النبوية الشريفة، كما سيكثر اللهو وتتعطل أحكام الدين، وستتشر الأمراض القلبية⁽¹⁾. بالمحصلة، فإنّ تعديّ الناس على الحكومة، وكذلك ظلم الحكومة للناس وقهرهم، يؤدبان إلى إيجاد حالة الظلم، وأخيراً، سوف يزول ويختفي الأمن في هكذا مجتمع.

في آخر تفسير الآية الشريفة 82 من سورة الأنعام المباركة، يقول العلامة الطباطبائي: (الَّذِينَ آمَنُوا وَكَمْ يَلْبَسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ)، أي، الذين آمنوا ولم يخلطوا إيمانهم بظلم (كالشرك مثلاً)، هم آمنون (من العذاب)، وهم مهتدون للطريق، ويستخلص النتيجة التالية: «لو أقيم العدل فستتجلّى الإيمان الحقيقي، وحينها سيظهر الأمن الذي يُعتبر من خصائص الإيمان، ومن هنا فالعدالة هي سمة مرتبطة بالمكونات التي تخلق الأمن (ومن جملة هذه الأجزاء أفراد الاجتماع)، فتصير هي السبب في تحقيق الأمن بشكل صحيح وكامل⁽²⁾.

كذلك الأمر في «تفسير الأمل»، وفي آخر تفسير هذه الآية الشريفة ورد: «حتى الأمن والسكينة النفسية، فإنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا في إطار مجتمعات بشرية، يحكمها كل من الإيمان والعدالة، فلو تزلزلت أسس الإيمان بالله والإحساس بالمسؤولية تجاه الخالق، وحلّ الظلم والقهر مكان العدالة الاجتماعية، فلن يتحلّى هكذا مجتمع بشيء من الأمن⁽³⁾.

وبناء عليه، تتمتع العدالة بقيمة أعلى من قيمة الأمن لو قايسنا بينهما، لأنّ أنظمة الأمن لو لم تهتم بالعدالة، فقد تتمكن من تحصيل الاستقرار المستدام، وبذلك تكون معرضة للفناء والدمار. أما الأنظمة العادلة، فإنها تنتهي إلى تثبيت الأمن واستمراره، وكما يُقال: داخل إطار العدالة، يُمكن تحقيق الأمن وتفعيله، بل إن إرساء أعلى درجة من درجات الأمن وهي الاطمئنان، يتحقق بواسطة إجراء العدالة وتفعيلها. وبهذا البيان، يتّضح أنّ إرساء العدالة في ميدان الاجتماع، يُعتبر حجر الأساس والركيزة والأصل والمقدمة، لأجل تحقيق الأمن واستمراره في المجتمع.

1- نهج البلاغة، الخطبة 207.

2- محمد حسين الطباطبائي، ج7، ص274.

3- مكارم الشيرازي و همكاران، ج5، ص317.

3 - تأثير تحقق العدالة الاجتماعية على الأمن الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الإسلامي
إن توفير الحريات المشروعة، ومواجهة الظلم والتمييز الاجتماعي والفقر، وتوفير المساواة والازدهار الاقتصادي، والتوزيع العادل للإمكانات والثروات، وتحقيق نظام ضريبي متوازن، وأخيراً، تجهيز الأرضية الضرورية لمشاركة الناس على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، كلها ذلك، يُمثل بعضاً من الآليات التي تُؤدّد الأمن وترفع مستواه في المجتمع الإسلامي، من خلال حالة الاستقرار وتحقيق العدالة. والدين الإسلامي المبين، ومن خلال إحاطته بهذه المسألة، يُوصي دائماً بتوظيف هذه الآليات من خلال الناس والهيئة الإدارية، ويتصدّى لبيان أحكام وشرائط تحقق كل من موضوعي العدالة والأمن في المجتمع، بشكل كامل وجامع. وبناء عليه، ستحدث عن أثر تحقق العدالة الاجتماعية على أمن المجتمع الإسلامي في المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

1 - تأثير تحقق العدالة الاجتماعية على الأمن الاجتماعي للمجتمع الإسلامي
الأمن الاجتماعي، هو عبارة عن تحقيق الأمن في مجالات عدة مثل: الأرواح والممتلكات، الشرف والكرامة ومكانة الفرد في المجتمع، الذي يسعى لإيجاد الأمن والراحة المجتمعية والمدنية للأفراد، من خلال إيجاد الآليات المناسبة في المجالات الاجتماعية المختلفة. وفي الفكر الإسلامي، ينبغي أن يكون الأمن الشخصي والاجتماعي في ظل العدالة، يعني أن البحث عن احترام الحقوق الاجتماعية للأفراد، الدفاع عن المظلومين، والسعي لأجل تثبيت حقوقهم، ومواجهة كل أنواع التعدي والعدوان، ومخالفة التمييز، وتوفير المساواة والرعاية الاجتماعية، والمحافظة على الحريات المشروعة، إنما يكون كل ذلك في إطار المعايير الإنسانية والإلهية. ومن هذا المنطق يعتبر الأمن الاجتماعي المؤسّس على العدالة، والذي تُصان فيه حقوق الناس من كل نوع من أنواع التعدي والعدوان، من القيم البشرية الأصيلة ومن وصايا الدين الإسلامي المبين. ولو أقيم العدل في مجتمع ما، فمن الطبيعي أن يدوم هذا الاجتماع ويستقر، وسيقدم في مسار توفير الراحة والازدهار، وفي النهاية سيجلب الأمان الاجتماعي للأفراد في المجتمع. أما لو فقد المجتمع العدالة، فلن يتمكن من المحافظة على استقراره، لأن الأمن الاجتماعي فيه سيكون معدوماً وسينهار بأزمة داخلية. إن الأمن التام من وجهة نظر القرآن، يعتبر أمراً مطلوباً يسعى الإنسان إلى تحصيله وتوفيره بنحو فطري وطبيعي. وفي هذا السياق، دائماً ما كان توفير الأمن الاجتماعي مطلباً للمجتمعات وللقيادة ولأفراد

المجتمع، لكونه أهم أقسام الأمن، لأن نمو وازدهار المجتمع الاقتصادي والاجتماعي، إنما يكون في المجتمع الذي يمتلك أمنًا اجتماعيًا متحققًا وثابتًا. فعندما يتوفر الأمن في ظل العدالة، فمن الطبيعي أن يمتنع أبناء المجتمع عن هدر حقوق أبناء مجتمعتهم، ولا تظلم الطبقات الاجتماعية بعضها بعضًا. وبهذا النحو ستظهر في المجتمع بقية أقسام الأمن، من قبيل الأمن السياسي، والاقتصادي والثقافي، إلخ. وبحسب الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة، فإن أكبر المخاطر التي يُمكن أن تتهدد المجتمع البشري هي: الظلم، الاختلاف، الفرقة وانعدام الوحدة، والتعدي على حقوق الآخرين. وعليه، فإن توفير الأمن الاجتماعي، هو عبارة عن هيكل مركب من عدة أبعاد، ولا يُمكن الحصول على أمن تام وكامل من خلال توفير بعض هذه الأبعاد فقط.

بل يجب على الدول والحكومات، أن تعلم أنه بالاعتماد على السلطة والقوة فقط، لا يُمكن توفير الأمن الاجتماعي. ورجال الدولة الذي يريدون أن يصير مجتمعتهم آمنًا بالكامل، لا بدّ أن يبذلوا أكبر جهد ممكن، ولأجل توفير الحقوق الاجتماعية لكل فرد من أفراد المجتمع، وينخفض منسوب الاختلاف، وتصير وحدة الكلمة أمرًا راسخًا، لا بدّ أن يشمل العدل والإنصاف كل الأبعاد والمجالات، ولا بدّ أن يُحارب الظلم والعدوان والتعدي بنحو حقيقي..

وأخيرًا، لا بدّ من ترغيب الناس للمشاركة في تحقيق هذه الأهداف، لأنه كلما قلّ الاختلاف والتعدي على حقوق الآخرين/ وكلما كانت المشاركة العامة في القضايا الاجتماعية أكبر، فسيحصل المجتمع على أمن أفضل، وعلى هدوء أكبر.

إن أول ما يلفت نظر الباحث في بحث الأمن الاجتماعي، وهو يطالع الآيات النورانية والروايات الصادرة عن المعصومين، هو الانتباه لحقوق المؤمنين بشكل خاص، ولحقوق كل الناس بشكل عام. وبحسب القرآن، فإنّ التعدي على حقوق الناس أمر مرفوض وخاطئ: ﴿وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ [الفجر: 19-20]، أي: تأكلون الميراث الذي جُمع (بطرف مشروعة وغير مشروعة)، وتُحبون المال والثروة حبًا شديدًا (ولأجلها تكثرون من ارتكاب المعاصي). ومن يتعدى على هذه الحقوق ويسلبها أهلها، فهو يستحق المحاكمة والعقاب: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُوْلِيكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الشورى: 42] أي: إن الاعتراض والعقاب، إنّما يتوجه للذين يظلمون الناس ويسمحون بوقوع الظلم في الأرض بغير وجه حق، فلهم عذاب أليم. لأن هذا السلوك، يعتبر من مصاديق الإفساد في الأرض: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا

تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿البقرة: 60﴾، أي، ولا تسعوا في الأرض لأجل الفتنة والفساد. كذلك جرى توضيح هذا الأمر المهم وتفصيله في الأحاديث الشريفة بشكل جيد، وقد أكدت الروايات على حفظ حرمة المؤمنين وحقوقهم، وكذلك الأمر بالنسبة لعموم أفراد المجتمع. على سبيل المثال « فقد روي أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) نظر إلى الكعبة فقال مرحبًا بالبيت، ما أعظمك وأعظم حرمتك على الله، والله للمؤمن أعظم حرمة منك، لأنّ الله حرم منك واحدة، ومن المؤمن ثلاثة: ماله ودمه وأن يُظنّ به ظنّ السوء...»⁽¹⁾.

في روايات كثيرة اعتبر حفظ أمن الآخرين، وعدم التعدي على حقوقهم، من علامات المؤمنين، حتى إنّ بعض الأعمال من قبيل التعدي، القسوة، هتك حرمة الناس وكرامتهم، الإخلال بالأمن، وإيجاد الخوف والقلق، جُعِلت في قبال الإيمان وسلوك المؤمنين.

وعلى سبيل المثال، يقول الإمام الصادق (عليه السلام): «الْمُؤْمِنُ مَنْ أَمِنَ جَارَهُ بِوَأْتِقِهِ، قُلْتُ مَا بِوَأْتِقِهِ، قَالَ: ظُلْمُهُ وَعَشْمُهُ»⁽²⁾. ومعناه: المؤمن من أمن جاره شره، والشر هنا، الظلم والجور والغضب. وفي حديث آخر عن الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله) قال: «أَلَا أُنَبِّئُكُمْ لِمَ سُمِّيَ الْمُؤْمِنُ مُؤْمِنًا، لِإِيْمَانِهِ النَّاسَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ»⁽³⁾.

وهذا الموضوع يظهر بشكل أوضح وأكثر فعالية في كلام أمير المؤمنين علي (عليه السلام)، في رسالته إلى عبد الله بن عباس، واليه على البصرة، يُبَيِّنُ أساليب التعامل الصحيح مع الناس فيقول: «فحادث أهلها بالإحسان إليهم، واحلل عقدة الخوف عن قلوبهم»⁽⁴⁾. وهو (عليه السلام) يُظهر حزنه وانزعاجه ممّا حلّ بالنساء المسلمات وغير المسلمات، من الهجوم عليهن في أثناء الحرب، ومن سلب وسرقة حليهن والخلخال من قبل المهاجمين.

في الوقت الذي تقوم به قوات القائد (سفيان بن عوف الغامدي) المنسوب من قبل معاوية بالهجوم على الأنبار، وبعد قتلها والي المنطقة تعدي على الناس، يقول أمير المؤمنين: «وهذا أخو غامد قد وردت خيله الأنبار، وقد قتل حسان ابن حسان البكري (وهو والي الإمام على الأنبار)، وأزال خيلكم

1- محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج67، ص71.

2- الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج12، ص126.

3- محمد باقر المجلسي، بحار النوار، ج67، ص60.

4- نهج البلاغة، الرسالة 18.

عن مسالحتها، ولقد بلغني أنّ الرجل منهم كان يدخل على المرأة المسلمة والأخرى المعاهدة فينتزع حجلها وقلبها وقلائدها ورعاثها، ما تمتنع منه إلا بالاسترجاع والاسترحام... فلو أنّ امرأً مسلمًا مات من بعد هذا أسفاً، ما كان به ملومًا، بل كان به عندي جديرًا⁽¹⁾.

بناء عليه، وبالالتفات إلى الآيات الكريمة والروايات الكثيرة الصادرة عن المعصومين (عليهم السلام)، وتأكيدا على المحافظة على حقوق جميع الناس، فإنه يجب على الحكومة الإسلامية أن تقدم على خطوة باتجاه تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال اتخاذ التدابير وتفعيل الآليات المناسبة لأوضاع البلاد. والاهتمام بالوحدة ومعالجة جميع أسباب الفرقة، ولذلك يدعو الله تعالى الجميع في القرآن الكريم لحفظ الوحدة والاتحاد في جميع الأمور، فيقول: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [آل عمران: 103].

وعبر التاريخ، كان الاتحاد من جملة الأسباب لنجاح المسلمين وانتصارهم. وهنا يتحمل قائد المجتمع الإسلامي مسؤولية ذلك الدور الاستثنائي والفريد في إدارة وتوجيه أفعال وحركات أفراد المجتمع، والنبى الأعظم (صلى الله عليه وآله) ومن بداية رسالته، علّم أصحابه الاتحاد والتعاطف والتآلف، وبيّن وفصل لهم روحية الأخوة، والعلاقة الأخوية بالمعنى الواقعي، بالشكل الذي تصدق عليه الآية الشريفة: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الحجرات: 10].

وعلى سبيل المثال يقول رسول الله (ص): «المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يسلمه»، لا يسلمه أي لا يتركه للمصائب⁽²⁾. أما في حال انعدام الوحدة وعدم اتحاد المجتمع ومشاركة الناس في القضايا العملية الاجتماعية المهمة والمصيرية، وفي فضاء الفرقة والاختلاف، فإنّ أي فرد، سواء أكان حاكمًا أو من الرعية، فسوف لن يمتلك الأمن والحماية الضرورية، وسوف تزداد المنازعات القومية والعرقية والمذهبية داخل المجتمع. الأمر الذي قد يُعطي الفرصة للأعداء الخارجيين لاستغلال ذلك، من أجل الاعتداء أو التدخل. ولذلك يقول أمير المؤمنين علي (عليه السلام) مخاطبًا جماعة من أصحابه المتفرقين المُشترذمين: «أيها الناسُ المجتمعَةُ أبدانهم، المختلِفَةُ أهواؤهم، كلامكم يوهي الصمّ

1- نهج البلاغة، الخطبة 27.

2- صحيح البخاري، ج 2، ص 862.

الصَّلاب، وفعلُكم يطعمُ فيكمُ الأعداء»⁽¹⁾.

من هنا، كلما كان اهتمام الحكومة والنظام السياسي بالتركيز على السلوك العادل مع مختلف طبقات الناس، وكل فرد في المجتمع، وكلما خُطت خطوات كبيرة ومؤثرة، في اتجاه توفير الازدهار والراحة والمساواة بين الناس في مختلف المجالات والظروف، فإنَّ هذه العلاقة ستصبح أشد استحكاماً، وفي النهاية سيحظى النظام بأمان واستقرار أكبر.

عندما تتحقَّق العدالة، فسيكون كل شخص وكل شيء في مكانه المناسب له، وستُحرس حقوق الجميع، وستكون جميع إمكانات المجتمع في مختلف الظروف في متناول عموم الناس بشكل متساو. وفي ظلِّ استمرارية العدالة، سيزول سوء الظن والاستغلال والسعي للانتقام، وستبدأ الرفاهية العامة بالتحمُّس، ويتحقَّق الرضا العام والقناعة العامة، وسيزول الجشع والسعي لتكديس الثروة من طرف البعض في المجتمع. أما لو حلَّ الظلم، فما سوف يحصل هو: تدمير حياة الناس، ضعف الأسس الأخلاقية، وتوسع الاعتداء على حقوق الآخرين، وأخيراً انعدام الأمن.

● الحرية والأمن

بين الحرية والأمن علاقة ثنائية، غير قابلة للانفكاك مهما كانت الظروف والأحوال، في حالة كون الحكومات عادلة وموجهة باتجاه العدالة. أما في دائرة الحكومات الظالمة والمستبدة، فإنَّ هذه العلاقة تكون معكوسة وغير ممكنة. وعندما تُقام الحكومة والنظام على أساس العدل، فإنَّ الحريات المشروعة لجميع الأفراد ستُحدَّد تحديداً موضوعياً وستُقبل كذلك. أما عندما تكون الحكومة ظالمة مستبدة، فستؤطر الحريات المشروعة بنحو قهري، وستتأثر بالظروف الظالمة التي يوجد بها النظام الحاكم.

إنَّ ما يؤمِّن الأرضية اللازمة لتطور وتكامل المجتمعات البشرية هو الحرية. ففي جوِّ الحريات تزدهر المواهب والابتكارات والإبداع، وتتكامل الطاقات. وفي ظل وجود العلاقات الاجتماعية المستقرة والثابتة، يتهيأ مسار التقدم لبلوغ أعلى الدرجات الممكنة للمجتمع.

وهذا ما يؤكده الإمام علي (عليه السلام) في رسالته لمالك الأشتر النخعي، عندما أوصاه بأن يتصرَّف مع الناس برحمة وتواضع، بحيث يعتبره الناس واحداً منهم، ويتمكنون بذلك من الكلام والحديث معه، بحرية ودون خوف، يقول (ع): «واجعل لذوي الحاجات منك قسماً تفرغ لهم فيه شخصك،

1- نهج البلاغة، الخطبة 29.

وتجلس لهم مجلساً عاماً، فتتواضع فيه لله الذي خلقك، وتُفَعِدُ عنهم جُنْدَكَ وأَعْوَانَكَ من أحراسك وشرطك حتى يكلمك متكلمهم غير مُتَتَعِّعٍ، فإني سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول في غير موطن: «لن تُقَدَّسَ أُمَّةٌ لا يُؤْخَذُ للضعيف فيها حقُّه من القوي غير مُتَتَعِّعٍ..»⁽¹⁾. وعندما تتحقَّق العدالة في المجتمع، تنهياً للأرضية لوجود محيط يُؤاِثِم ما بين الراحة والازدهار، وبين حاكمية القوانين العادلة والحريات المشروعة. ووجود هذه الأسباب والظروف، هو سبب تحقُّق الوحدة، واتحاد الأفراد من الناس، وازدياد المشاركة العامة في المجالات المختلفة، وأخيراً، إجراء الأمن وتثبيتته في المجتمع.

وبالالتفات إلى الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث والروايات الشريفة، يُمكن بيان الآليات القرآنية والروائية التي تُحقِّق الأمن في البُعد الاجتماعي بالنحو التالي: صيانة حقوق الناس في المجتمع من أي اعتداء أو تعديٍّ في مختلف الأبعاد والمجالات، استفادة كل واحد من أبناء المجتمع من الحريات الاجتماعية المشروعة بشكل متساوٍ، المواجهة الجادة للظلم والفساد ولكل أشكال الإخلال بالانتظام العام للمجتمع، وبالعلاقات الفردية والاجتماعية، الابتعاد عن إيجاد التمييز الاجتماعي بأشكاله المختلفة، التصدي القوي والقاطع لكل من ينتهك الأمن ويهدده. ومن الواضح جداً أنَّ ظهور هذه الآليات في المجتمع الإسلامي، يكون من خلال إقامة العدالة وإجرائها، وبهذا النحو يتوفر الأمن للمجتمع الإسلامي في بُعده الاجتماعي.

2 - تأثير تحقُّق العدالة الاجتماعية على الأمن الاقتصادي للمجتمع الإسلامي

الأمن الاقتصادي يعني: الشعور بالأمان، وأمن الناس المرتبط بأموالهم، يعني وجود الرقابة الشاملة والفعالة والكافية على نظام الإنتاج والتوزيع، والعرض والطلب، وعلى طرق كسب جميع أبناء المجتمع، وعدم احتكار السلع أو التفرد بها، والاعتدال في الأسعار، في البيع والشراء، والحيلولة دون تكديس الثروات بيد فئة معيَّنة، ومنع التعامل بالربا، والرشوة، والتخطيط لمواجهة الفقر، وكذلك، اهتمام الحكومة بتحقيق العدل والانصاف بين أفراد المجتمع، في جمع الضرائب والزكاة.

يحترم القرآن الملكية الخاصة، ولذلك اعتبر عدم التعدي على أموال الآخرين أو سرقتها، من علامات المؤمن، يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنِ

1- نهج البلاغة، الرسالة 53.

تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴿[النساء: 29] أي: يا أهل الإيمان لا تأكلوا أموال بعضكم بعضاً، بطريقة غير مشروعة أو مُحَرَّمَة، إلا إذا كانت بينكم معاملات تجارية عن رضا وتفاهم. وبالتالي، فالتعدي على أموال الناس وسرقتها يؤدي إلى انعدام الأمن في المجتمع، من خلال سلب الراحة والسلام من الناس، وتحميلهم النفقات الزائدة، وانتشار الاتكالية في المجتمع بشكل أكبر، وإيجاد الطبقة والتمييز الطبقي، وكذا القضاء على الرغبة في العمل والسعي للكسب.

لذلك، نجد الدين الإسلامي يمتلك نهجاً صارماً في التعامل مع المعتدين على أموال الناس وحقوقهم: حيث يقول القرآن: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: 38] أي: قطع اليد جزاء بما قاموا به، وتنكيلاً ومجازاة لهم من قبل الله بسبب هذا التعدي. و«إحدى أهم الرسائل التي تفيدها الآية، أنه يجب المحافظة على الأمن بشكل حاسم، فالأمن في المجتمع مهم لدرجة أن يد السارق يجب أن تقطع»⁽¹⁾.

إن الإسلام، وعلى مستوى ثوابته، يعنى بشكل خاص بالإنتاج والتوزيع العادل للسلع ورأس المال، وبكيفية الحصول على رأس المال، لأجل منع تكديس الثروات في يد فئة معينة، ولأجل تحقيق الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي والاجتماعي. وعلى سبيل المثال، فالله سبحانه وتعالى في الآية 10 من سورة الأعراف، يعتبر أن الأرض مصدراً يوفروا من خلاله ما يحتاجونه في حياتهم، وفي هذا المسار ينال كل شخص من أنعم الله بمقدار ما يسعى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ﴾ [الأعراف: 10]. أي: لقد جعلنا لكم في الأرض وسائل وأدوات للعيش، لكن الذين يشكرون قلة قليلة. أما في الآية الشريفة التالية فيؤكد على فكرة أن الثروات المتنوعة، إنما يُستفاد منها في حالة تحقق السعي لأجل كسب الرزق وضروريات الحياة: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ﴾ [الملك: 15] أي: هو الذي سخر لكم الأرض وأخضعها لكم، ولذلك، امشوا في جوانبها ومحيطها وكلوا من رزق الله الذي أوجده فيها.

إن الدافع وراء الكثير من الاضطرابات، وأعمال الشغب والاحتجاجات الاجتماعية هو الفقر، والمحرومية والتمييز الطبقي الموجود عند بعض الجماعات في المجتمع. لذلك، فإن تفعيل الآليات الاقتصادية الإسلامية والاستفادة منها تقلص الفجوة الطبقة وتخفف من الحرمان، وتمنع من ظهور

1- محمد حسين الطباطبائي، ج5، ص538.

الاختلافات الفاحشة، ومن حصول فجوات طبقية اقتصادية كبيرة بين أبناء المجتمع. إحدى تلك الآليات الموجودة في الإسلام، الأموال الشرعية المتمثلة في تحصيل الخمس والزكاة وصرفهما على المستحقين لأجل القضاء على الفقر والحرمان في المجتمع.

والخمس والزكاة من الواجبات المالية الإسلامية المفروضة، التي يمكن أن تستفيد منهما الحكومة الإسلامية لأجل تركيز الأمن وبالأخص في البعد الاقتصادي. وبحسب الشريعة المقدسة فإن الحكومة الإسلامية توفر بعض ميزانيتها من خلال الخمس والزكاة، وتصرفها في أمور حُدِّدت في الفقه.

نعم، ينبغي أن يُعلم أن هذه الضرائب لها شرائط لا بدَّ أن تلتفت إليها الحكومة، وينبغي على عمال الحكومة العمل على أساسها. وللموضوع أهمية كبيرة لدرجة أن الإمام علي (عليه السلام) يأمر عمال ومسؤولي جمع الضرائب، أثناء جمعهم للضرائب المختلفة من زكاة وغيرها، وعند التعامل مع الناس أن يُراعوا الإنصاف، وأن لا يتعدوا على أموال الناس ولا يسرقوها، يقول(ع): «فَأَنْصِفُوا النَّاسَ مِنْ أَنْفُسِكُمْ وَأَصْبِرُوا لِحَوَائِجِهِمْ، فَإِنَّكُمْ خَزَانُ الرَّعِيَّةِ، وَوُكَلَاءُ الْأُمَّةِ وَسُفْرَاءُ الْأُمَّةِ، وَلَا تُحْشِمُوا أَحَدًا عَنْ حَاجَتِهِ، وَلَا تُحْسِسُوهُ عَنْ طَلَبَتِهِ وَلَا تَبِعَنَّ لِلنَّاسِ فِي الْخُرَاجِ كِسْوَةَ شِتَاءٍ وَلَا صَيْفٍ، وَلَا دَابَّةً يَعْتَمِلُونَ عَلَيْهَا وَلَا عَبْدًا»⁽¹⁾.

إنَّ هذه الضرائب في الواقع، هي أداة لتنظيم توزيع الثروة، ولمنع تراكمها وتركيزها في يد أفراد معدودين، أو جماعة معينة، فهي تُجمع وتُوزع لأجل رفع حاجة الجماعات الضعيفة والفقيرة في المجتمع من جهة، ولأجل الحيلولة دون الإثراء الفاحش للبعض من جهة أخرى.

ولا بدَّ من التنبيه إلى أنَّ الدين الإسلامي المبين، لا يؤمن بالتساوي المطلق بين أفراد المجتمع على مستوى الرزق والكسب المادي، بل يُسلم بوجود تفاوت بين الناس، يقوم على أساس اختلاف الناس في الاستحقاقات، ويرى أنَّ عدم التساوي المطلق هو مصدر استقرار للمجتمع، كما يشير القرآن الكريم إلى التفاوت في الفضيلة والمعيشة بين الأفراد بحسب ما تفيد الآية الشريفة: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَةُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [الزخرف: 32] أي: إنَّ الله عز وجل هو الذي قَسَمَ المعيشة بين الناس في الحياة الدنيا، ومن حكمته أن جعل بعضهم في خدمة البعض الآخر، كما نشاهد في الواقع، فكل إنسان له مهنة وحرفة يستفيد منها غيره، ومن خلال ذلك يتغيَّر الكسب ويتنوع الدخل المادي.

1- نهج البلاغة، الرسالة: 51.

وبناء عليه، فإنّ إحدى آليات إيجاد الأمن الاقتصادي واستقراره هو توزيع العوائد الاقتصادية والاجتماعية، على أساس استحقاق الأفراد وقدراتهم. ولكن الإسلام اهتم بالآخرين أيضاً، ويسعى من خلال آليات اقتصادية، من قبيل الخمس والزكاة والإنفاق وغيرها، إلى تقليل الفارق الطبقي بين أفراد المجتمع المسلم، ويتخذ الإجراءات التي توفر لهم الأمان على مستوى العيش الكريم.

● الفقر وانعدام الأمن

إنّ الفقر هو أحد أسباب انعدام الأمن في المجتمع في البُعد الاقتصادي. وبحسب الأحاديث الشريفة وروايات أهل البيت (عليهم السلام)، فإنّ الفقر - بالإضافة إلى أنه يُؤدّي إلى انعدام الأمن - فهو سبب لضعف الإيمان واختلاله، كما يُعرّض الأمن المعنوي للأفراد والمجتمع للخطر. وكما يقول النبي الأكرم في خصوص هذا الأمر: «كاد الفقر أن يكون كفراً»⁽¹⁾. ويقول الإمام علي (عليه السلام) لولده محمد بن الحنفية: «يا بني إني أخاف عليك الفقر، فاستعد بالله منه، فإنّ الفقر منقصة للدين، مدهشة للعقل، داعية للمقت»⁽²⁾.

وفي رسالته لمالك الأشتر، يُؤكد (عليه السلام) على أهمية اهتمام الحاكم بإزالة الفقر ومعالجة المشكلات الاقتصادية للناس، لأنّ ذلك من جملة الأسباب المؤثرة في استقرار الأمن الاجتماعي واستمراره، يقول (عليه السلام): «ثم الله الله، في الطبقة السفلى من الذين لا حيلة لهم، والمساكين والمحتاجين، وأهل البؤسى والزمنى [المُقعدين الذي يُعانون من حالات مزمنة]، فإن في هذه الطبقة قانعاً ومعتراً [فقيراً]. واحفظ لله ما استحفظك من حقّه فيهم، واجعل لهم قسماً من بيت مالك، وقسماً من غلات صوافي الإسلام في كل بلد»⁽³⁾. أي احفظ حق الله فيما أمرك به من أمور هؤلاء الناس، بأن تُقسم لهم من أموال بيت المال، ومن الغنائم الإسلامية الخالصة في كل بلد.

ويظهر من وصية الإمام (عليه السلام) لمالك بتخفيف حدّة الفقر في المجتمع، أن دعم الفقراء والمحتاجين يعتبر مبدأً في الحكومة الإسلامية، ويجب العمل لأجله، لأن الفقر والمشكلات الاقتصادية، تؤدي إلى ظهور العديد من المشاكل، منها انعدام الأمن في المجتمع.

1- محمد بن يعقوب الكليني، الكافي، ج2، ص307.

2- نهج البلاغة، الحكمة 319.

3- نهج البلاغة، الرسالة: 53.

وبالتالي، ف«التوازن على أساس الحقوق والواجبات، يمكن أن يشكل أرضية ملائمة لإيجاد المساواة وتقليل الاحساس بالحرمان بشكل كبير، كما أن عدم تحقق التوازن بين المتطلبات والإمكانات المتوفرة للأفراد في هذا المجال، ستكون عاقبته السخط وعدم الرضا، وهذا يعني بداية انعدام الأمن»⁽¹⁾.

● الربا وانعدام الأمن الاقتصادي

من الأسباب الأخرى لانعدام الأمن الاقتصادي، من وجهة نظر القرآن، التعامل بالربا. وقد تحدّث القرآن الكريم عدّة مرات عن ذلك، وفي جميع الموارد كشف عن رفضه الشديد وتجريمه لهذا الفعل، ففي الآية الشريفة 275 من سورة البقرة بين حُرمة الربا بشكل واضح وصريح: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا...﴾، وفي الآية 278 و279 يقول عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾، أي: توقفوا عن التعامل بالربا نهائياً، وإن لم تفعلوا وأصررتكم على أكل الربا، فأيقنوا بحرب كبيرة من قبل الله ورسوله (عليكم)، وإذا بُتتم من هذا الفعل، فاحتفظوا برؤوس أموالكم فقط. وبهذه الطريقة لا تكونوا ظالمين ولا مظلومين. كما جاء في آية أخرى، أنّ الله يُعني الربا ويزيد ويُني الصدقات: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة: 276].

وبالتالي، فهذه الآفة تعرض المجتمع للخطر، لما تحدّثه في المجتمع من الإثراء غير المشروع، وزيادة الفجوة الطبقيّة، وتهديد شكل النظام الاقتصادي، وزيادة ميزان الدين في المجتمع، وازدياد البطالة. وقد بين النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) في حديث أنّ الربا يؤدي إلى القحط، وأنّ الرشوة تُؤدي إلى الرُعب والخوف، يقول (ص): «ما من قومٍ يظهرُ فيهم الربا، إلا أخذوا بالسنّة، وما من قومٍ يظهر فيهم الرشى، إلا أخذوا بالرُعب»⁽²⁾.

وفي رواية عن الإمام الصادق (عليه السلام)، أشار إلى أنّ الفقر هو نتيجة للإسراف والإفراط، يقول (ع): «إن السرف يورث الفقر وإن القصد يورث الغنى»⁽³⁾. أي: الإسراف والإفراط يؤدي إلى الفقر والحاجة، والاقتصاد والاعتدال في الإنفاق يؤدي إلى الاعتناء وعدم الحاجة.

1- ماه پيشانيان، ص36.

2- باينده، ج2، ص577. والحائري اليزدي، ص182.

3- الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج15، ص258.

● علاقة الإسراف والتبذير بالأمن الاقتصادي

ومن الآليات -أيضاً- التي تحقق الأمن الاقتصادي: عدم الإسراف والتبذير، وسداد الحقوق المتعلقة بالأموال والممتلكات. يقول الله تعالى في القرآن الكريم، في صدد مواجهة الإسراف والتبذير ورفضهما: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف:31] أي: كلوا واشربوا من نعم الله، ولكن دون إسراف في ذلك، وتجاوز الحد المعقول والوسطي، لأن الإسراف فيه تضييع لهذه النعم، لذلك، الله عز وجل لا يحب المسرفين.

وفي [الآيتين: 26 و27 من سورة الإسراء] يقول تعالى: ﴿وَأْتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تَبْذِرْ تَبْذِيرًا إِنَّ الْمُبْذِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾، أي: وجوب الحرص على دفع الحقوق المالية لهذه الفئات، الأقارب والمسكين ومن انقطع به الطريق، وعدم تبذير الرزق، لأن المُبذِر سيكون أخاً للشيطان، بمعنى تابعاً له، يفعل فعله، ونحن نعلم أن الشيطان كان عاصياً لله، غير شاكر لأنعمه عز وجل.

والخلاصة، فحسب الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة وروايات أهل البيت (ع)، يُعتبر الربا والرشوة والإسراف، من الأفعال التي تحول دون تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الإسلامي، وسببا في انتشار الظلم، لذلك على الحكومة الإسلامية اتخاذ الإجراءات الصارمة والتدابير المناسبة لمواجهة هذه العوامل وعدم انتشارها.

وفي قبال ذلك، فإن الله عز وجل يمدح الإنفاق الإيجابي، الذي يكون في مصلحة المجتمع، ويعتبره سبيلاً لتحقيق الراحة والأمن الاقتصادي، يقول عز وجل: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة:274]. فمن آثار وبركات هذا الإنفاق، تحقيق التوازن في الثروة وعدم تراكمها، والابتعاد عن تكديسها، وتقليل الفجوة الطبقيّة والفاصلة بين الطبقات، وبالتالي، تحقيق الأمن، وهو الأهم، لأن الله تعالى في الآيتين الشريفتين 261 و262 من سورة البقرة المباركة، - يعتبر الصدقة والإنفاق سببان لزيادة الرزق وفتح آفاق اقتصادية واسعة، كما يعد المنفقين بالأمن وعدم الخوف والحزن: (مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِئَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتَّبَعُونَ مِمَّا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَدَىٰ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ).

● الاحتكار والأمن الاقتصادي

إن الإسلام وبهدف منع تركُّز الثروة وتراكمها عند فئة معينة من المجتمع، قام أيضاً بخطوة لأجل تحقيق الأمن الاقتصادي وذلك من خلال إعلانه عن منع الاحتكار وتحريمه. وهذا ما أكده الإمام علي (عليه السلام)، - أيضاً - في رسالته لمالك الأشتر، عندما أرشده إلى ضرورة الحذر عند التعامل مع آفة الاحتكار حيث يقول: « **وَاعْلَمْ - مَعَ ذَلِكَ - أَنَّ فِي كَثِيرٍ مِنْهُمْ ضَيْقًا فَاحِشًا، وَشُحًا قَبِيحًا، وَاحْتِكَارًا لِلْمَنَافِعِ، وَتَحَكُّمًا فِي الْبَيْعَاتِ، وَذَلِكَ بَابُ مَضَرَّةٍ لِلْعَامَّةِ، وَعَيْبٌ عَلَى الْوُلَاةِ، فَاْمْنَعُ مِنَ الْاِحْتِكَارِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله) مَنَعَ مِنْهُ. وَلِيَكُنَّ الْبَيْعُ بَيْعًا سَمَحًا: بِمَوَازِينِ عَدْلٍ، وَأَسْعَارَ لَا تُجْحَفُ بِالْفَرِيقَيْنِ مِنَ الْبَائِعِ وَالْمُبْتَاعِ، فَمَنْ قَارَفَ حُكْرَةً بَعْدَ نَهْيِكَ إِيَّاهُ فَانْكَرْ، وَعَاقِبْ فِي غَيْرِ إِسْرَافٍ»⁽¹⁾.**

يعتبر القرآن أن احترام ميزان العدل ومقياسه في كافة المبادلات والعلاقات التجارية من الآليات التي توفر الأمن الاقتصادي، وفي مقام الإشارة إلى أهمية الوزن بالقسطاس المستقيم يقول: ﴿ **وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزَنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا** ﴾ [الإسراء: 35] أي: عندما تريدون أن تكيلوا، فاجعلوا الكيل كاملاً غير منقوص، وزنوا بالميزان الصحيح الذي لا مشكلة فيه، هذا خير لكم وأحسن نتيجة وأثرًا. و﴿ **وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ** ﴾ [الشعراء: 181-182]، أي: أعطوا الكيل كاملاً، ولا تكونوا من الذين ينقصون البيع، وزنوا الأشياء بالميزان الصحيح. العلامة الطباطبائي في تفسيره للآية 35 من سورة الإسراء المباركة، يعتبر أن هذا النوع من المعاملات التجارية التي أوصى بها القرآن، كفيلة بتحقيق الأمن في مختلف الأبعاد، ويبيّن أن بروز ظاهرة التطفيف في الميزان، تؤدي إلى الخلل في حياة البشر.. وبالتالي، انعدام الأمن العام، يقول السيد الطباطبائي: «القسطاس المستقيم، هو الميزان العادل لا يخسر في وزنه. وقوله تعالى: ﴿ **ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا** ﴾، الخير هو الذي يجب أن يختاره الانسان إذا تردد الأمر بينه وبين غيره، والتأويل هو الحقيقة التي ينتهي إليها الأمر، وكون إيفاء الكيل والوزن بالقسطاس المستقيم خيراً لما فيه من الانتقاء من استراق أموال الناس واختلاسها، من حيث لا يشعرون، وجلب وثوقهم. وكونهما أحسن تأويلاً، لما فيهما من رعاية الرشد والاستقامة في تقدير الناس معيشتهم، فإنّ معيشتهم تقوم في التمتع بأمّعة الحياة على أصلين، اكتساب الأمّعة الصالحة للتمتع والمبادلة على الزائد على قدر حاجتهم، فهم يقدرّون

1- نهج البلاغة، الرسالة 53.

معيشتهم على قدر ما يسعهم أن يبذلوه من المال عينا أو قيمة، وعلى قدر ما يحتاجون إليه من الأمتعة المُشترَعة، فإذا خسروا بالتطفيف ونقص الكيل والوزن، فقد اختلت عليهم الحياة من الجهتين جميعاً، وارتفع الأمن العام من بينهم. أما إذا أُقيِمَ الوزن بالقسط، فقد أطلَّ عليهم الرشد، واستقامت أوضاعهم الاقتصادية، بإصابة الصواب فيما قدروا عليه معيشتهم واجتلب وثوقهم إلى أهل السوق واستقر بينهم الأمن العام⁽¹⁾.

إنَّ الله عزَّ وجلَّ، وفي مقام الكلام والاشارة إلى الأمن الاقتصادي، يُوصي بالاعتدال، وينهى عن الإفراط والتفريط في صرف الأموال، وأخيراً يُبيِّن أنَّ بسط الرزق ومنعه بيده تعالى، فيقول: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ۗ إِنَّا رَبُّكَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ ۗ إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا﴾ [الإسراء: 29-30] أي: لا تغلق يدك بخلاً وحرصاً (بحيث تمتنع عن الإنفاق في سبيل الله)، وأيضاً لا تبسط يدك وتُعطي بكل اندفاع (عند إنفاقك بحيث لا يبقى لك شيء لأجل معاشك)، بحيث ينتهي بك الحال إلى الندم عاجزاً (في حياتك)، إنَّ ربك يُوسِعُ الرزق لمن يريد، كما يُضَيِّقُه على آخر، لأنه سبحانه عالم ومُطلع على مصلحة عباده.

● الأمن الاقتصادي وعلاقته بالمساواة في الفرص والاستفادة من ثروات البلد

من الأسباب التي تُؤدِّي إلى انعدام الأمن الاقتصادي في المجتمع كذلك، عدم المساواة في الوصول إلى الإمكانيات والفرص، والاستفادة من الثروة والموارد العامة للبلد. لأنَّ انعدام المساواة في هذه المجالات سيؤدي حتماً إلى توزيع غير متكافئ للدخل، فالشخص أو الجماعة التي تمتلك الإمكانيات ستكون أفضل وأكثر تطوراً، وستكون مواردها أكبر وفرصها أفضل، وبذلك تتوسع المسافة بينها وبين غيرها من الجماعات، وهذا الأمر سينتهي إلى إيجاد فجوة طبقية مع بقية الأفراد والجماعات الاجتماعية الموجودة في المجتمع.

وبالتالي، تستطيع الحكومة في سعيها لإيجاد التكافؤ بين أفراد المجتمع، أن تحقق الأمن على أساس عادل، بالاعتماد على مسلكين، الأول: إيجاد التكافؤ والمساواة في الفرص وفي الاستفادة من الإمكانيات العامة للمجتمع، والآخر: الحياد وعدم التدخل في إدارة الشؤون الاقتصادية. والمساواة

1- محمد حسين الطباطبائي، ج13، ص125.

المقصود هنا، لا تعني أن يكون أفراد المجتمع متساوين في مختلف المجالات، بل إنّ المساواة من منظور اقتصادي، تعني إيجاد التوازن في القدرة على وصول جميع الناس إلى الإمكانيات والثروات العامة للمجتمع.

وبالتالي، فتساوي كل أفراد المجتمع في الوصول إلى ضروريات الحياة، ودون تمييز، وتنفيذ الإجراءات العادلة من قبل الحكومة، يُحقّق السلام الروحي والنفسي للأفراد، وهذا ما يُحقّق الأمن والاستقرار المستدام للمجتمع.

وفي هذا الصدد، فإنّ وضع القوانين والمقررات الاقتصادية لمواجهة الظروف الاقتصادية المختلفة، وإيجاد السلام والاستقرار في المجالات الاقتصادية المختلفة للبلد، سيؤدّي إلى توفير الأمن لجميع الأفراد، وخصوصاً للناشطين في المجال الاقتصادي، الملتزمين بالقانون.

كما سيؤدّي إلى التصدي الحاسم للجنّة والمعطلين للتوازن الاقتصادي للمجتمع.

ومن البديهي، فمع وجود هكذا رؤية سيتوفر الأمن الاقتصادي للمجتمع في ظل تحقق العدالة الاجتماعية، حيث كلّ فرد سيطمئن ببقاء الأمن واستمراره. ومن خلال الاستثمار في مختلف الأبعاد والمجالات، وفي مختلف الظروف، سيؤدي استقرار الأمن إلى تطور البلد اقتصادياً بشكل مستمر..

الخلاصة

إذا أقيمت العدالة في المجتمع فستتحقق الأمور التالية: سنرى نمو وازدهار المواهب، وترتفع الإنتاجية السليمة من الإمكانيات والنعم الإلهي في المجتمع، كما ستتحقق وحدة الكلمة ويتعمق التفاهم والتقارب بين أفراد المجتمع، وبين المسؤولين ومكوّنات المجتمع المتعددة، وستقلص فرص الاحتكار وتجميع وتكديس الأموال بيد فئة خاصة، كما ستراجع نسبة البطالة والفقر والانحراف في المجتمع، وهذا ما يجعل الأرضية تتحضّر للرفي الثقافي والنمو الفكري، وسترتفع مستوى المشاركة في المجالات المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وأخيراً، سيهدّي المجتمع إلى الكمال الذي هو الهدف النهائي للخلق.

المصادر والمراجع:

- العربية والفارسية:
- ابن بابويه القمي، الخصال ط1، م. ب. كمره اي، (Trans). طهران: انتشارات كتابچی.
- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، لبنان/ بيروت، دار الصادر، ط3، عام 1414هـ.
- ابو القاسم پاينده، نهج الفصاحة، ط2، عام 1383، عبد الرسول پيمانى، ومحمد امين شريعتى، المحررون، إيران/أصفهان: خاتم الأنبياء.
- أحمد بن فارس ابن زكريا، معجم مقاييس اللغة، كتب الإعلام الإسلامي، إيران/قم، ط1، عام 1404هـ.
- أحمد بن محمد الفيومي المصباح المنير، نشر هجرت، إيران/قم، ط2، عام 1414هـ.
- اخوان كاظمى، امنيت وأبعاد آن در قرآن، نشرية الهيئات ومعارف اسلامى (مطالعات اسلامى) شماره 75، 11-38، عام 1386.
- إسماعيل بن حماد الجوهري. الصحاح، دار العلم للملايين، لبنان/بيروت، ط1404، 3هـ.
- آشورى، دانشنامه سياسى، مرواريد، إيران/طهران، ط3، 1373.
- افرام بستاني، فرهنگ منجد الطلاب، (م. بندر ريگى، مترجم)، انتشارات إسلامى، إيران/طهران، ط1، 1389.
- حسين بن علي بن شعبة الحراني. تحف العقول، (صادق حسن زاده، المترجمون)، نشر: آل علي، إيران/قم، ط1، عام 1382.
- حسين بن محمد الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، الدار الشامية، لبنان/ بيروت، ط1، عام 1412هـ.
- خليل بن أحمد الفراهيدي، العين، انتشارات أسوة، إيران/قم، ط1، عام 1410هـ.
- دلشاد طهرانى، طاير فرخ پى، دريا، إيران/طهران، ط1، 1379.
- روح الله موسوي خميني، تحرير الوسيلة، مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، إيران/طهران، ط1، عام 1385.
- الطريحي، مجمع البحرين ومطلع النحرين (الطبعة الرابعة ed)، نشر طهران، إيران/طهران، عام 1408هـ.
- عبد الواحد بن محمد التميمي الأمدي، تصنيف غرر الحكم ودرر الكلم، تحقيق: مصطفى درايتي، المحرر، الناشر در الكتاب الإسلامي، إيران/قم، ط2، عام 1410هـ.
- علي بن محمد الليثي الواسطي، عيون الحكم والمواعظ، تصحيح: حسين حسني بيرجندي، المحرر، دار الحديث، إيران/قم، ط1، 1376.

- عميد، ح. فرهنك عميد، امير كبير، إيران/طهران، ط38، عام 1390.
- لويس معلوف، المنجد في اللغة، نشر ذوي القربى، إيران/قم، ط37، عام 1380.
- ماه پيشانيان، عدالت اجتماعي و تأثير آن بر امنيت جامعه، فصلنامه مطالعات بسيج شماره 51، 23-63، عام 1390.
- محسن الطباطبائي الحكيم، مستمسك العروة الوثقى، دار التفسير، إيران/قم، ط4، عام 1391.
- محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، مؤسسة الوفاء، لبنان/بيروت، ط1، عام 1404.
- محمد بن اسماعيل البخاري، صحيح البخاري، عبد العلي نور احاراري، ترجمة: تربت جام: شيخ الإسلام أحمد جام، ط3، عام 1391.
- محمد بن الحسن شريف الدين رضي الدين، نهج البلاغة، (حسين انصاريان، المترجمون)، پیام آزادی، إيران/طهران، ط2، عام 1386.
- محمد بن حسن الحر العاملي، وسائل الشيعة، آل البيت، إيران/قم، ط1، عام 1414.
- محمد بن علي ابن بابويه، عيون أخبار الرضا(ع)، تر: علي اكبر غفاري، و حميد رضا مستفيد، نشر صدوق، إيران/طهران، ط1، عام 1373.
- محمد بن علي ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، محرر: هاشم رسولي، و محمد حسين الأشتياني، انتشارات علامه، إيران/طهران، طبعة عام 1379.
- محمد بن محمد الشعيري، جامع الأخبار، انتشارات رضی، إيران/قم، ط1، عام 1363.
- محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، دار الكتب العلمية، لبنان/بيروت، ط1، 1415هـ.
- محمد بن يعقوب الكليني، فروع الكافي، ترجمة: م. رحيميان، إيران/قم، ط1، عام 1388.
- محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ترجمة: س. مداني، الناشر: جامعه مدرسين حوزه علمية، إيران/قم، ط11، عام 1387.
- معين، م. فرهنك معين، نشر زرین، إيران/طهران، ط3، عام 1386.
- ناصر مكارم الشيرازي، و همكاران، تفسير نمونه، دار الكتب الاسلامية، إيران/طهران، ط29، عام 1386.
- نعمان بن محمد المغربي، دعائم الإسلام آل البيت (عليهم السلام)، إيران/طهران، ط2، عام 1385.

● الأجنبية:

- Barry Jones, R. (2001). Routledge Encyclopedia of international political Economy: Entries G-O, p.858.